الفلسطينية وقضية المهاجرين اليهود السوفيات الى اسرائيل، باجماع الاصوات، باستثناء الولايات المتحدة الاميركية التي صوّتت ضدها.

وقد دانت القرارات، بشدة، عمليات الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة، واعتبرتها غير قانونية، بالاضافة الى ادانة انتهاكات سلطات الاحتلال لحقوق الانسان الفلسطيني؛ كما أكدت ان الانتفاضة هي شكل من أشكال المقاومة المشروعة.

فقد طالب مشروع القرار الاول سلطات الاحتلال الاسرائيلية بالامتناع عن توطين المهاجرين الجدد في الاراضي العربية المحتلة، وأكد ان عمليات التوطين هذه غير قانونية وتتعارض مع الاحكام ذات الصلة باتفاقية جنيف الرابعة؛ وأعرب عن القلق ازاء محاولات توطين المهاجرين اليهود الجدد في الاراضي المحتلة. وأشار القرار الى ان اتفاقية جنيف الرابعة، المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب، تنطبق على الاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة، كافة، بما فيها القدس.

ودان القرار الثاني، بشدّة، اسرائيل لاستمرارها في احتلال الاراضي الفلسطينية، ممّا يشكّل العقبة الرئيسة أمام ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية، وفي مقدّمها حقّه في تقرير المصير بحريّة على ترابه الوطني. ودعا سلطات الاحتلال الى الانسحاب من على الاراضي المحتلة، تنفيذاً لقرارات الامم المتحدة المتعلّقة بالموضوع.

ودان القرار الثالث «ممارسات اسرائيل التي تنتهك حقوق الانسان الفلسطيني في الاراضي العربية، بما فيها القدس». وأكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون تدخّل خارجي، وانشاء دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه. ودان القرار، بشدة، أيضاً، قيام الجيش والمستوطنين الاسرائيليين باطلاق النار على المواطنين الفلسطينيين، وفرض تدابير وقيود اقتصادية ضدهم، وتدمير المنازل، ونهب العقارات والممتلكات الشخصية، والاحتجاز الجماعي، ومصادرة ممتلكات السكان، بما فيها حساباتهم المصرفية.

وفي اجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد البرلمانات الافريقية، في ختام دورته الثالثة عشرة، التي عقدت في القاهرة من ١٠ ـ ١٤ آذار (مارس) ١٩٩٠، دانت اللجنة السياسية، بشبه اجماع، هجرة اليهود السوفيات، وتوطينهم في الاراضي العربية المحتلة. وقد أخذت المناقشات، داخل اللجنة، اتجاهين: احدهما ـ وهو الغالب ـ أيّد وجهة النظر المصرية، بينما أبدى وفد الكاميرون ـ ومعه وفدا كينيا وزيمبابوي ـ تحفّظات من عرض هذا المشروع، نظراً الى ارتباط هذه الدول بعلاقات متنوّعة مع اسرائيل (ذكرت الكاميرون ان هذا الموضوع يسبّب لها حرجاً في علاقتها مع اسرائيل).

ثانياً: موقف الولايات المتحدة الاميركية

يعتبر اليهود السوفيات هم آخر احتياطي بشري يمكن لاسرائيل استغلاله لتسريع تهويد الاراضي العربية. فبواسطة هذا الاحتياطي يمكن اطاحة فرص التسوية السلمية القائمة على العدل، وتقليل أخطار التفوّق الديمغرافي العربي. ولكي تكفل واشنطن حق اسرائيل، وحدها، في الحصول على هذا المخزون البشري الاستراتيجي، الذي يؤهلها للتوسّع على حساب العرب، فقد رفضت، تماماً، السماح لهؤلاء المهاجرين بالذهاب اليها.

وقد أدّت اجراءات الحكومة الاميركية، التي تشجّع هجرة اليهود السوفيات الى الخارج، الى زيادة احتمالات توجّههم الى اسرائيل، وليس الى الولايات المتحدة الاميركية، وذلك على النحو التالي: